التنمية البشرية المستدامة بمجلس التعاون لدول الخليج العربية – بمنظور جغرافي معاصر –

أ.د. محمد أزهر سعيد السماك
كلية التربية / قسم الجغرافية/ جامعة الموصل

مستخلص البحث

تتلخص مشكلة البحث في أن واقع التنمية البشرية في مجلس التعاون لدول الخليج العربي تعاني من تواضع في الأداء مقارنة بدول أخرى: متقدمة ونامية بسواء. وتناقض واختلالات هيكلية مكانية فيما بينها لاسيما إذا نظرنا للتنمية البشرية من خلال "مناهج الرفاهية البشرية للشعوب العربية" كمستفيدين من عملية التنمية فضلاً عن كونهم مشاركين فيها بمنظور التنمية المستدامة وقد جاء هذا البحث بثلاث نقاط رئيسية، هي:

١. واقع التنمية البشرية في مجلس التعاون الخليجي في ضوء مؤشرات القياس الكمي.

٢. موارد الثروة والأداء الاقتصادي.

٣. المنظومة البيئية الخليجية بمنظور التنمية المستدامة.

٤. إشكالية الواقع واستشراف المستقبل.

وقد انتهينا إلى أن الصورة المنتظرة لمجلس التعاون الخليجي يمكن أن تكون أكثر تفاؤلاً لاسيما إذا شهد هذا الإقليم ما نسميه (نهضة أمة).

المقدمة

تعرف التنمية المستدامة بأنها نمط من أنماط التنمية، تسعى إلى تحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي، وتسهم في تحقيق أقصى قدر من النمو والارتقاء، والتنمية المستدامة في تصورنا هي التنمية المتجددة التي تسعى إلى ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية بإشتراط ألا يتعارض مع البيئة، وانطلاقاً من هذا التصور فإن السعي نحو التنمية المستدامة يتطلب تضافر أربعة مرتكزات هي نظام سياسي يؤمن بالمشاركة الفعالة للجماهير في صنع القرار، ونظام اقتصادي متطور قادر على تحرير القيود الاقتصادية والمالية كافة، ونظاماً اجتماعياً يعتمد مؤسسات المجتمع المدني للإنتاج والخدمات بسواء، فضلاً عن نظام إداري متطور.

والتنمية البشرية جزءاً من نظريات التنمية ونظريات النمو الاقتصادي، وقد تطور مفهومها خلال أربعة عقود ونيف من الزمن. وقد تم استخدام عدة تعابير للدلالة على مفهوم التنمية البشرية، منها تنمية "العنصر البشري"، "وتنمية رأس المال البشري"، "وتنمية الموارد البشرية"، "والتنمية الاجتماعية"، إلى أن توج باستخدام "التنمية البشرية" في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في "تقرير التنمية البشرية"، مع مطلع التسعينات. وكان من البدهي أن تتباين مضامين هذا المفهوم بتباين التسميات. ففي الخمسينات ارتبط هذا المفهوم بـ "مسائل الرفاه الاجتماعي" ثم انتقل إلى التركيز على "التعليم والتدريب" ثم "على إشباع الحاجات الأساسية" ثم "تشكيل القدرات البشرية" وكذلك مضمون "تمتع البشر بقدراتهم المكتسبة في بيئات ملىء أجواءها الحرية السياسية واحترام حقوق الإنسان[١].

وإذا كان ما تقدم آنفاً يشير إلى أن البشر صانعو التنمية منهجاً ووسيلة فهم هدفها، ذلك ما كان معروفاً منذ قرون خلت. فقد قال أرسطو: إن الثروة لا تمثل الخير الذي يسعى لتحقيقه فهي مجرد شيء مفيد للوصول إلى

شيء آخر[٢]. أو كما ذكر أبن خلدون في مقدمته: إن الإنسان غاية جميع ما في الطبيعة، وكل ما في الطبيعة مسخر له [٣]. وقد جاء في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: للتنمية البشرية جانبان هما: تشكيل القدرات البشرية كتحسن مستوى الصحة والتعليم والمهارات، وانتفاع الناس بقدراتهم إما للتمتع بوقت الفراغ أو في الأغراض الإنتاجية والثقافية والاجتماعية والسياسية، وما لم تستطع مناهج التنمية البشرية تحقيق توافق أو توازن بين هذين الجانبين فإن الشعور بالإحباط يصبح نتيجة طبيعية[٤].

وقد تنبه العالم للعديد من المشكلات الخطيرة التي تهدد حياة سكان المعمورة، وتمخضت الجهود الدولية في هذا المجال عن بروز "مفهوم التنمية المستدامة" الذي تبلور لأول مرة في اللجنة العالمية للبيئة والتنمية الذي يحمل عنوان "مستقبلنا المشترك" ونشر لأول مرة عام ١٩٨٧ ومنذ ذلك التاريخ بدأ الاهتمام بهذا النمط من التنمية فظهرت العشرات من التعاريف والتفاسير للمحتوى والمنهجية والأبحاث العلمية. فقد عرفها دوجلاس موسشيت[٥] بأنها توفير الرفاهية الاقتصادية لأجيال الحاضر والمستقبل والحفاظ على البيئة وصيانتها وحفظ نظام دعم الحياة. ورأى روبرت سولو عام ١٩٩٣[٦] أن واجب الاستدامة ألا نورث الأجيال المقبلة شيئاً معيناً بل نزودها بكل ما يلزم لتعيش مستوى لا يقل جودة عن المستوى الذي ننعم به، ولتتطلع إلى الأجيال التي ستعقبها من المنظور نفسه. وأضاف لا يجوز لنا أن نستهلك رأس مال البشرية وهكذا يبدو أن نهج التنمية المستدامة أقر بأن للناس حقوقاً لا تتأثر بزمن مولدهم وهذه المقدمة لا تعني الحفاظ على مستوى المعيشة بل الوصول إلى الفرص نفسها، فلا يجوز لجيل اليوم أن يفرض على أجيال المستقبل تنفس هواء ملوث مقابل التمتع بمزيد من القدرة على إنتاج السلع والخدمات.

وهكذا بدأ الاهتمام بتقويم الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف، فبرزت مسألة "قياس التنمية البشرية" كي تكون المعين الرئيسي لصناع القرار في

التخطيط والإدارة ورسم سياسات التنمية. وتجسدت ثمار "قياس التنمية" في العديد من بيانات الأمم المتحدة التي تضمنها تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١١[٧]. والتي شكلت المادة الرئيسة لتحليلات هذا البحث.

ولعل من المفيد أن نشير إلى أن قياس التنمية يخدم الباحثين في الوقوف على حقيقة برامجها المختلفة. فضلاً عن المقارنات التي يمكن من خلالها الكشف عن مواطن القوة أو الضعف في أي وحدة سياسية.

ولما كانت الجغرافيا المعاصرة تحتل موقعاً متميزاً بين العلوم خاصة في الدول المتقدمة كونها علماً تطبيقياً تعين صناع القرار والعامة بسواء في فهم العديد من الظواهر داخل أي وحدة مكانية وخارجها في إطار التنظيم المكاني والإدارة المكانية والإدراك المكاني السياسي بسواء، فالجغرافيا علم بمادتها، وفن بمعالجتها، وفلسفة بنظرتها، هذه الرؤية لعلم الجغرافيا تنقلنا ببساطة من مرحلة المعرفة إلى مرحلة الفكر.

من هنا انبثق الفكر الجغرافي التنموي ليسهم في تفسير الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لأي وحدة مكانية يعينه في ذلك الثورة المعلوماتية المعاصرة ونظم المعلومات الجغرافية (GIS)[٨].

وعليه فإن هذه حقائق الحداثة في المنهجية والمعلوماتية، وتفاقم المشكلات البيئية ومحدودية الموارد كلها حقائق تفرض نفسها بإلحاح على كل جغرافي محدث للتصدي لمثل هذه المشكلات المعاصرة الرئيسة.

من هنا بدأ التفكير بدراسة **مشكلة هذا البحث**، التي تتلخص في: إن واقع التنمية البشرية المستدامة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعاني من التواضع في الأداء مقارنة بدول أخرى، وتناقض واختلالات بنيوية مكانية فيما بينها لاسيما إذا نظرنا للتنمية البشرية من خلال "مناهج الرفاهية البشرية للشعوب العربية" كمستفيدين من عملية التنمية، فضلاً عن كونهم مشاركين فيها بمنظور التنمية المستدامة.

وتتمثل **الفروض العلمية** لمشكلة هذا البحث في:

١- وجود فجوة متنامية بين مؤشرات: دليل واتجاهات التنمية البشرية والسياسة العامة للإنفاق وتوزيع الدخل وإشباع الحاجات الأساسية (الحرمان البشري) والمؤشرات السكانية ومؤشرات الفقر في دول هذا الإقليم مع دول متقدمة وفيما بين أقطاره رغم الطاقات المورديه الكبيرة المتاحة مما يعني وجود خلل في الأداء الاقتصادي. بعبارة أخرى إن الأبعاد الثلاثة لمنظومة التنمية المستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية في دول هذا الإقليم تعاني من عدم التوازن مقارنة مع الدول المتقدمة.

٢- إن تباطؤ التنمية البشرية يقترن بغياب التوازن في الإنفاق العام وتفاقم الإنفاق العسكري، فضلاً عن طبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة مما ينجم عنه اختلالات بنيوية تعيق تطبيق مفاهيم التنمية المستدامة.

٣- إن الملامح المستقبلية يمكن أن تكون أفضل مما عليه لاحقاً في ضوء العديد من الخيارات التي يمكن سَوْقَها في هذا المجال.

وترتيباً على ما تقدم سلفاً **تضمنت الدراسة** ما يأتي:

توطئة:

١. واقع التنمية البشرية في مجلس التعاون في ضوء مؤشرات القياس الكمي:

١.1. دليل التنمية البشرية.

2.1. اتجاهات دليل التنمية البشرية.

٢. موارد الثروة والأداء الاقتصادي:

٢. ١. مؤشرات السياسة العامة للإنفاق وتوزيع الدخل.

٢. ٢. مؤشرات إشباع الحاجات الأساسية (الحرمان البشري).

٢. ٣. المؤشرات السكانية.

٢. ٤. مؤشرات الفقر.

٢. ٥. مؤشرات التنمية المستدامة.

٣ . المنظومة البيئية الخليجية بمنظور التنمية المستدامة.

٤. إشكالية الواقع واستشراف المستقبل:

٤. ١. النتائج بمنظور مناهج تحليل القوة.

٤. ٢. الخيارات المساقة.

ومن الجدير بالإشارة إلى أن منهج التحليل الكلي (الاستنباطي) كان الطابع الطاغي على تحليلات هذا البحث، متخذاً من البيانات المتاحة في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١١ وتقرير الأمين العام السنوي (منظمة أوابيك) لسنة ٢٠١٠[٩] المادة الرئيسة التي تشمل غالبية بيانات هذه الدراسة.

وقد انتهينا إلى أن الصورة المنتظرة لدول مجلس التعاون يمكن أن تكون أكثر تفاؤلاً لاسيما إذا شهد هذا الإقليم ما نسميه "نهضة أمة" كما سنرى..

توطئة:

تعرف التنمية بأنها التحسين المستدام لشروط حياة السكان على جميع المستويات، وعليه فإن مؤشر التنمية البشرية يتألف من ثلاثة معايير، وهي:

- مستوى الرعاية الصحية ويشمل أمد الحياة ونسب وفيات الأطفال.
- المستوى التعليمي والثقافي ويستند على نسب التدريس والأمية.
- مستوى الدخل الفردي.

ولعل من المستحسن أن نشير إلى أن هناك ثلاثة أنواع بضوء مؤشرات التنمية البشرية ضعيف (صفر – ٠,٤٩) ومتوسط (٠,٥– ٠,٧٥) ومرتفع (٠,٨ – ١).

هذا فضلاً عن أن هناك خمسة مقاربات مستخدمة في دراسة التنمية، وهي:

- مقاربة اقتصادية تعتمد مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي والدخل الفردي إلى بيئة الاقتصاد.
- مقاربة اجتماعية تركز على مؤشرات اجتماعية كالفقر والأمية والوضع الصحي والبطالة وغيرها.
- مقاربة سكانية تستخدم المؤشرات السكانية كالولادات والوفيات ومعدلات النمو السكاني وغيرها.
- مقاربة سياسية تستند على مستوى الديمقراطية وحقوق الإنسان (التنمية البشرية).
- مقاربة بيئية تعتمد التنمية المستدامة على مراعاة البعد البيئي في مخططات التنمية.

وبعامة فإن خارطة التنمية البشرية المعاصرة تفصح عن وجود ثلاثة مستويات للتنمية:

- المرتفعة في الدول الاقتصادية القوية كالولايات المتحدة ودول أوربا الغربية والشرقية التي آلت إلى النظام الرأسمالي والدول الصناعية الجديدة (كوريا الجنوبية، تايوان، هونج كونك، سنغافورة).
- التنمية المتوسطة تشمل كالصين والبرازيل والهند والدول المصدرة للنفط كدول مجلس التعاون الخليجي.
- التنمية الضعيفة باقي دول العالم النامي لاسيما دول أفريقيا السوداء.

وتتباين مستويات التنمية البشرية لاعتبارات عديدة يمكن تأطيرها كنظريات عامة مفسرة لهذا التباين على النحو الآتي:

- **تفسير ذو أساس طبيعي:** فالمناخ يعد المسؤول عن تقدم أو تأخر الدول، ذلك ما نسميه "الحتم الطبيعي" (مناخ معتدل، ومناخ حار، الخ).
- **تفسير رأسمالي حر:** يؤكد ضرورة المرور بمراحل النمو وربط التخلف بأسباب داخلية (عقليات قديمة، ضعف الاستثمار).

- **تفسير ماركسي:** ربط التخلف بعوامل خارجية منها الاستعمار والتبادل اللامتكافئ الموروث وتبعات التبعية.
- **تفسير جغرافي:** يرجع التخلف إلى عوامل داخلية (موارد الثروة) وعوامل خارجية (وظيفة الدول الخارجية).

وترتيباً على ما تقدم آنفاً يمكن أن نقرر أن واقع التنمية البشرية في الوطن العربي بعامة ودول مجلس التعاون الخليجي بخاصة، وإن كان هذا الإقليم (مجلس التعاون) أفضل بكثير من عموم نظراته في باقي الوطن العربي). يرسمه أربعة محددات هي:

- معدلات النمو السكاني وفئات هرم الاعمار وارتفاع نسب الإعالة.
- تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وانعكاسات ذلك على المشكلات الاجتماعية المتفاقمة كالبطالة.
- ضعف مؤشرات الحكم الصالح (الرشيد) نتيجة لتفاقم مشكلات الفساد الإداري وضعف كفاءة أداء الحكومات وعدم الاستقرار السياسي وعدم تطبيق القانون وتضييق الحريات العامة في إطار "ديمقراطية القطيع" المتبعة في العديد من دول الوطن العربي.

وقبل أن نختم هذه التوطئة لابد من الإشارة إلى أن استخدام عدم المساواة في هذا البحث هو كدليل لقياس عدم الإنصاف، وما نقصده بعدم المساواة لا يعني عدم المساواة في الدخل بل تشمل حالات عدم المساواة في الوصول إلى خدمات الصحة والتعليم والحريات السياسية.

ونحن إذ نؤكد ضرورة تحقيق الاستدامة والإنصاف معاً لا ندعي أن المفهومين هما واحد، الاستدامة تعني شيوع نوع واحد من الإنصاف، وهو الإنصاف بين البشر المولودين في أزمنة مختلفة، وهذا ما يميزها عن مفهوم الإنصاف الذي تعني توزيع الناتج والفرص والإمكانات في الوقت الحاضر (٢٠١٢) وإن لم يكن الحال كذلك فمن العبث البحث في تأثير الإنصاف في الاستدامة[١٠].

١. واقع التنمية البشرية في دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء مؤشرات القياس:

١. ١. دليل التنمية البشرية:

يعبر دليل التنمية البشرية عن تفاعل ثلاثة مرتكزات أو مكونات تتمثل في التعليم والصحة والدخل. ويمثل العمر المتوقع عند الولادة مدى التقدم أو الانجاز النسبي لدولة ما في مجال الصحة – ويعبر عنه بـ (دليل العمر المتوقع). وفي مجال التعليم يقيس الانجاز النسبي لدولة ما في مسائل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين وإجمالي القيد في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي معاً. ذلك ما يعبر عنه بـ (دليل التعليم). إذ يتم حساب دليل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين، وآخر لإجمالي القيد معاً[١١]. ثم يجمع هذين الدليلين لخلق دليل التعليم مع إعطاء ثلثي الوزن لمعرفة القراءة والكتابة بين البالغين وثلث الوزن لإجمالي القيد معاً. فبمجرد حساب أدلة الأبعاد يصبح تحديد دليل التنمية البشرية واضحاً. فهو عبارة عن المتوسط البسيط لأدلة الأبعاد الثلاثة.

دليل التنمية البشرية = ٣/١ دليل العمر المتوقع + ٣/١ دليل التعليم + ٣/١ دليل الناتج المحلي الإجمالي. أما الدخل فيقيس متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي (مصححاً على أساس تساوي القدرة الشرائية الفعلية).

وعادة ما يجري تقدير دليل التنمية البشرية[١٢] بدلالة ما يسمى الحرمان أو القصور في كل من المكونات الثلاثة: العمر المتوقع عند الميلاد (X1) التحصيل العلمي (X2) والدخل المصوب (X3). ولمعدل الحرمان مزية كونه يلفت النظر إلى الفجوة التي ينبغي تجسيدها من الدولة لبلوغ الهدف المنشود. فإذا عرفنا نسبة الحرمان في أي من المكونات I بالنسبة إلى بلد ما j بالرمز Iij يمكن تقديره على النحو التالي:

$$Iij = \frac{Max(Xi) - Xij}{Max(xi) - Min(Xi)}$$

وبحكم التعريف تأخذ نسبة الحرمان Ii (بالنسبة إلى أي بلد j) القيمة من صفر حتى الواحد الصحيح، ومن ثم يمكن الوصول إلى متوسط دليل الحرمان من المكونات الثلاثة بالنسبة على البلد J بطريقة الوسط الحسابي البسيط أي: $Ij = \frac{1}{3}\sum Iij$

أما دليل التنمية البشرية Hi فيمكن تقديره من خلال طرح معدل الحرمان من الواحد الصحيح أي Hi=i-1j على أنه من المفيد الإشارة إلى أن مكونات دليل التنمية البشرية لا يشير بشكل فاعل إلى كل مصادر الرفاهية للبشر. لذلك برزت مؤشرات أخرى دليل حرية البشر ودليل الحرية السياسية أو حقوق الإنسان(١٣).

الشكل 1

توزيع الاقاليم التنموية البشرية بمجلس التعاون لدول الخليج العربية
٢٠١١

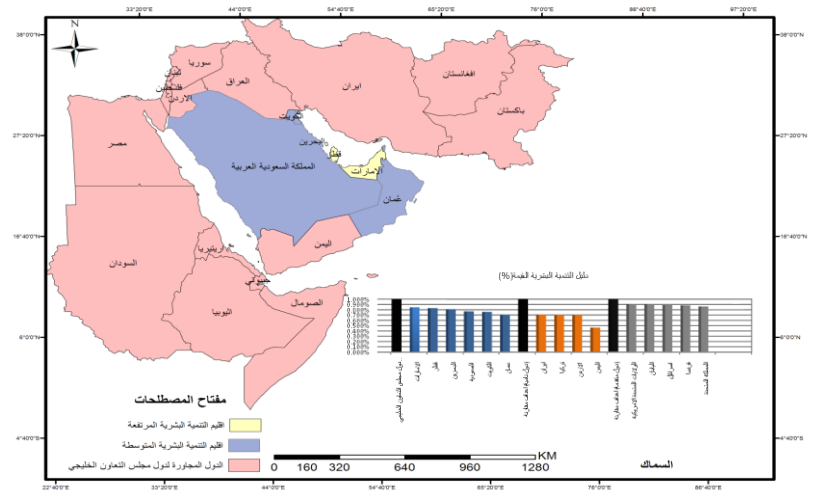

شكل (١)

وبغية الكشف عن واقع دليل التنمية البشرية في مجلس التعاون الخليجي لابد من تحليل البيانات المتاحة الشكل (١)، منه نستنتج : أن هناك مستوفيين في مجال التنمية البشرية في حين نجد ثلاثة مستويات للتنمية البشرية عالمياً، (المرتفعة ٠,٩٤٣، لقيمة الدليل ٧٨,٢ سنة لمتوسط العمر المتوقع والإلمام بالقراءة والكتابة ١٠٠% والناتج المحلي للفرد قرابة ٢٦ الف دولار سنوياً). والمتوسطة (٠,٧١٨ لقيمة الدليل ومتوسط العمر المتوقع ٦٧,٢ والإلمام بالقراءة والكتابة ٧٩,٤ ونصيب الفرد من الدخل ٤٤٧٤ دولاراً سنوياً) والمنخفضة (٠,٤٨٦ للدليل ومتوسط العمر ٤٦ سنة والإلمام بالقراءة والكتابة ٥٧,٥% ومتوسط الفرد من الدخل ١٠٤٦ دولاراً سنوياً).

وفيما يلي الأقاليم التنموية البشرية في مجلس التعاون الخليجي:

أ. إقليم التنمية البشرية المرتفعة

وتتراوح قيمة دليل التنمية البشرية بدوله بين (٠,٨٠٦ – ٠,٨٤٦) ويشمل كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين. وهذه الدول لا تحظى سوى بنسبة جدّ ضئيلة من إجمالي مساحة الوطن العربي (٠,٥%) ولا تعول سوى أقل من (١,٦%) من إجمالي سكانه. وهي ثلاث دول من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي تهيمن على زهاء (١٩%) من احتياطي

النفط المؤكد عالمياً عام ٢٠١١[١٤]. والتي بلغت قيمة صادراتها النفطية للعام نفسه (٦٧) مليار دولار[١٥].

على أنه من المستحسن أن نشير إلى أن هذه الدول هي دون العديد من نظرائها أو نظيراتها بظل هذا المعيار. فقد بلغت قيمة هذا الدليل في إسرائيل (٠,٨٨٨). وبذلك يفوق أي من الفرقاء المشار إليهم. فضلاً عن التباين في المؤشرات الأخرى كمتوسط العمر المتوقع الذي يبلغ في المتوسط بدول هذا الإقليم نحو (٧٧) سنة مقابل قرابة نحو (٨٢) سنة في إسرائيل. وكذلك الحال بالنسبة لمؤشرات أخرى. وتزداد الصورة وضوحاً إذا تذكرنا أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل يفوق متوسط نصيب الفرد في الإقليم الأول هذا من أقاليم الوطن العربي. علماً أن إجمالي مصادر الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول يرجع إلى النفط والغاز الطبيعي في المقام الأول. وهذه موارد ناضبة قابلة للإحلال والإبدال. في حين يمثل الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل موارد متجددة كالنشاط الصناعي والسياحي والتجاري وغيرها. مما يعكس حجم الفجوة الحضارية القائمة بينهما. وما يترتب عليها من اختلالات بارزة في ميزان القوة.

ب. إقليم التنمية البشرية المتوسطة

وتتراوح قيمة دليل التنمية البشرية بين (٠,٧٠٥ – ٠,٧٧٧) ويشمل هذا الإقليم المملكة العربية السعودية والكويت وعمان.

ويبلغ متوسط العمر المتوقع في مجموعة دول هذا الإقليم نحو ٧٤ سنة، وتعد الكويت أفضل من نظرائها في هذا المجال فضلاً عن مؤشرات أخرى، بيد أن هذا الإقليم من أقاليم مجلس التعاون الخليجي يهيمن على نحو ٩٠% من إجمالي سكانه ومساحته تقريباً.

وبعامة فهذه الدول الثلاثة فضلاً عن شقيقاتها في الإقليم الأول أفضل من نظرائها دول الجوار كإيران وتركيا والأردن واليمن في هذا السياق، مما يضيف إختلالاً بنيوياً في ميزان القوة لصالح دول مجلس التعاون الخليج كافة، ويظل دول مجلس التعاون الخليجي بمصاف الدول المتقدمة في مجالات مؤشرات البيانات المتاحة في الشكل (١).

ولو قارنا واقع مجلس التعاون الخليجي بإجمالي الوطن العربي لإنتهينا إلى حقيقة مهمة وهي وجود فجوة متنامية بين دول مجلس التعاون الخليجي وباقي الدول العربية، مما خلق ويخلق حالة من عدم الانسجام. برز عنها حالة نسميها طبقاً للمفاهيم الجيوبولتيكية– حالة انحدار جيوبولتيكي شديد لعظم من آليات التجزئة والتنافر مما الحق ويلحق أضراراً في الأمن القومي العربي، مما يحتم على الجميع التخطيط والالتزام بالتنفيذ بصيغ العمل العربي المشترك من خلال تكامله فيما يمكن من تحقيق مستويات أفضل من التنمية البشرية.

١. ٢. اتجاهات دليل التنمية البشرية:

يعد دليل التنمية البشرية ملخصاً لقياس التنمية البشرية خلال الأبعاد الثلاثة الرئيسة للتنمية البشرية وهي: الصحة والمعرفة والدخل. وقبل حساب الدليل تم بناء دليل لكل من هذه الأبعاد. وهي أدلة العمر المتوقع والتعليم والناتج المحلي الإجمالي. ويتم تحديد قيمتان قصوى ودنيا (حسب الأهداف المرجوة) لكل من المؤشرات. ويتم التعبير عن أداء كل قيمة من صفر إلى واحد بتطبيق المعادلة الآتية[١٦].

$$\text{دليل البعد} = \frac{\text{القيمة الحقيقية} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى} - \text{القيمة الدنيا}}$$

ويحسب بعد ذلك دليل التنمية البشرية كمتوسط بسيط لأدلة البعد. وفي مراجعة البيانات المتاحة يتضح:

أ. إن اتجاهات دليل التنمية للسنوات (٢٠٠٠/٢٠١١) يظهر نمواً متبايناً بين دول إقليم مجلس التعاون الخليجي الثلاثة للتنمية البشرية في الوطن العربي. وتظل مجموعة دول إقليم التنمية المرتفعة الثلاثة في الصدارة خليجياً في هذا المجال، بحكم مداخيلها النفطية ومحدودية أعبائها مقارنة بنظراتها. ورغم ذلك لم تستطع أي من هذه الدول أن تلحق بمعدلات التطور الذي شهدته دول متقدمة والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وإسرائيل وفرنسا.

ب. صحيح أن دراسة اتجاهات دليل التنمية البشرية للسنوات ٢٠٠٠/٢٠١١ تظهر اتجاهاً تصاعدياً خلال العقد الماضي إلا أن هذه الاتجاهات قد لا تكون كذلك في ظروف طارئة كتدهور أسعار النفط الخام، وتفاقم أعباء المديونية وارتفاع معدلات التضخم النقدي وزيادة الإنفاق العسكري وحالات عدم الإستقرار السياسي.

٢. موارد الثروة والأداء الاقتصادي

يحتضن مجلس التعاون لدول الخليج العربية ستة دول خليجية تشكل بمجموعها كتلة متصلة قارياً وبحرياً تمتد بين دائرتي عرض ٢٧ ° إلى ٣٥°٥ شمالاً تقريباً، وهي تقع ضمن الدوائر المدارية والمعتدلة الدفيئة، وبين خطي طول ٣٥°٥ - ٥٩°٥ شرقاً، والملاحظ أن هذا الامتداد الفلكي لا يتيح الفرصة الكبيرة لبلوغ حالة القوة الجيوستراتيجية طبقاً لمناهج تحليل القوة التي تشكل ظاهرة الاكتفاء الذاتي حجر الزاوية في هذه المناهج، فالتنوع المحدود في

دوائر العرض يعني التماثل في الخصائص المكانية المناخية، وبالتالي التماثل في الإنتاج الزراعي والاقتصادي ككل، مما يترك بصمات التخصص الإنتاجي مائلة على الشخصية الجغرافية الخليجية، ويترك الباب مفتوحاً لسد العجز في الإنتاج من خارج الحدود الإقليمية لدول المجلس.

وبأخذ المجال الحيوي لمجلس التعاون الخليجي شكلاً هندسياً أقرب لشبه المنحرف، يغطي غالبية الجزيرة العربية تقريباً، ويجاوره شرقاً وغرباً مسطحان مائيان مهمان هما: الخليج العربي من الشرق والبحر الأحمر من الغرب وينعم الخليج العربي بأهمية متميزة ستراتيجية وجيوستراتيجية دولية لاعتبارات الموقع والموضع، ويأخذ هذا المسطح شكلاً هندسياً مستطيلاً تقريباً، ويبلغ أقصى طوله نحو الف كيلومتر ومتوسط عرضه يتراوح بين ٢٠٠-٣٠٠ كيلومتر وأقل اتساع له عند مضيق هرمز (٤٨ كم)، وبمساحة تقدر بنحو ٢٢٦ الف كم^{٢}. وهو ضحل المياه لا يتجاوز أقصى أعماق الـ ١٠٠ متر عند مضيق هرمز، ومتوسط العمق عامة هو ٣٥ متراً[١٧]. ولاتتجاوز كميات المياه لـ ٨٥٠٠ كيلو متر مربع[١٨].

وتتسم الشخصية الطوبغرافية للخليج بأهمية خطيرة، ذلك لأنها تؤثر مباشرة في نشاط الإنسان على سطح الأرض فيما تكتنزه من موارد الثروة تعد العمود الفقري في النشاط الاقتصادي الدائر في المنطقة. وما ينجم عن ذلك من نشاط سياسي إقليمي ودولي غلب عليه صفة الصراع والتنافس في الموضع (الجيولوجيا، والنفط والغاز الطبيعي). في الموقع (الجغرافيا – والمكان). فهو يهيمن على زهاء الاحتياطي المؤكد عالمياً للنفط عالمياً وقرابة سدس الإنتاج العالمي للنفط الخام وزهاء ثلثي تجارة النفط الدولية (٢٠١١).

ورغم المكانة الاقتصادية المتميزة لدول هذا الإقليم لم تتحول بعد إلى قوة اقتصادية بمنظور مناهج تحليل القوة، صحيح أن ما تحقق يعد خطوات

حادة نحو مستقبل أفضل إلا أن حالة التخلخل السكاني الذي يحيا بظله هذا الإقليم بشكل عقبة أمام تغيرات جذرية في ضوء هذا المنهاج.

وبعبارة أخرى فإن الطاقات الموردية المتاحة لم تتحول إلى قوة اقتصادية بالشكل المناسب. وهكذا يبدو التناقض شاخصاً بين القدرة والقوة، وفحوى ذلك يرتبط بغياب الستراتيجية والإرادة الوطنية معاً. وهذه محصلة الأداء السياسي والاقتصادي والاجتماعي المتواضع. ولعل في اعتماد محاولة كلاين Cline لقياس قوة الدول ما يؤكد مثل هذه التفسيرات[١٩].

$$PP = C + E + M \times (S + W)$$

إذ أن : القوة الشاملة — PP = Perceived Power

الكتلة الحرجة أو الخطرة وهي Critical (الأرض + السكان) — C = Critical Mass

القوة الاقتصادية — E = Economic Capability

القدرة العسكرية — M = Military Capability

الستراتيجية — S = Strategic

الإرادة الوطنية — W = Will to Purpose to National Strategic

ولتبسيط الفكرة نقول إذا كان حاصل جمع الموارد المتاحة كافة (C+E+M) يساوي مليون (كمعامل رقمي) فإن حاصل ضرب × الستراتيجية (S) التي افترضنا غيابها تساوي صفراً، فإن النتيجة تساوي صفراً. أي هدر للموارد المتاحة ويتجسد هذا الهدر في واقع الأداء الاقتصادي.

وبإضافة الاختلالات المكانية المائلة في توزيع هذه الموارد تزداد ظاهرة التباين بين دول المجلس والوطن العربي، مما يعمق من آليات التنافر والتجزئة. ففي الوقت الذي تظفر به دول مجلس التعاون الخليجي بنحو ثلاثة أخماس إجمالي الناتج المحلي العربي فإنها لا تعول سوى أقل من ربع

إجمالي سكانه. وهذا يعني أن الدول العربية اللانفطية تنعم فقط بخمس إجمالي الناتج المحلي عربياً في الوقت الذي يعول نحو ثلاثة أرباع إجمالي سكانه.

ومن أجل الوصول إلى صورة أدق في مجال العلاقات القائمة بين موارد الثروة والأداء الاقتصادي وبما يحقق أهداف هذه الدراسة في الكشف عن واقع التنمية البشرية في هذا الإقليم لابد من دراسة ما يأتي:

٢. ١. مؤشرات السياسة العامة للإنفاق وتوزيع الدخل

تكشف البيانات المتاحة، حقائق رئيسة هي:

أ. غياب الموازنة الدقيقة بين أوجه فالإنفاق العام، مقارنة بالدول المتقدمة. فالإنفاق على التعليم والصحة يحظيان في المرتبة الأولى في سلم الإنفاق العام في هذه الدول مقارنة بالإنفاق العسكري. في الوقت الذي تنفرد فيه النرويج نحو (٨٥) من الناتج المحلي الإجمالي بقطاع الصحة بموجب بيانات عام ٢٠٠٣. وقطاع التعليم (٧,٦%) فإنه لا يحظى الإنفاق العسكري سوى (٢%) من ناتجها المحلي الإجمالي. وهي بذلك تشابه العديد من دول العالم المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمملكة المتحدة.

إذ شكل الإنفاق العسكري الإنفاق الأقل في هذه الدول. وتنفرد إسرائيل عن مجموعة هذه الدول المقارنة. إذ يحظى الإنفاق العسكري بزهاء ٩,١% من ناتجها المحلي الإجمالي عام ٢٠٠١. وهي تقلص من إنفاقها مقارنة مع ما عليه الحال عام ١٩٩٠. إذ بلغت نسبة الإنفاق العسكري فيها للعام المذكور آنفاً نحو ١٢,٤% ذلك يقترن باتفاقيات كامب ديفيد وأوسلو.

أما الدول العربية فهي بعامةً لا تفرد سوى نسباً متدنية للإنفاق على التعليم والصحة بخاصة. وهي حتى في إقليم مجلس التعاون الخليجي لا تخصص سوى ثلث نسبة ما تنفقه إسرائيل على الصحة والتعليم.

ب. تتمثل ثمار هذه التوجهات في تعميق ظاهرة التخلف أولاً وتباطؤ ارتفاع مستويات العمر المتوقع ثانياً. وقد يعترض البعض أن للإنفاق العسكري له مسوغاته، لكن واقع الحال منذ نهاية الأربعينات وحتى الآن (٢٠١٢) يكشف أن لهذا الإنفاق مسوغات من الأنظمة فيما يمكنها من أحكام السيطرة على إرادة شعوبها دون الاكتراث مما سلب وسيسلب من أراضيها وما انتقص وينتقص من سيادتها إن وجدت السيادة الحقيقية في أي منها.

ج. بعامة؛ فإن دول هذا الإقليم هي دون نظرائها من الدول النامية كإيران وتركيا. فالتوازن قائم في أوجه الإنفاق بكلا الدولتين مما يشير إلى كفاءة أداء الإدارة بينهما نسبياً.

٢,٢. مؤشرات إشباع الحاجات الأساسية (الحرمان البشري)

ترتبط معالجة إشباع الحاجات الأساسية كإحدى مرتكزات التنمية البشرية بمسألة البنك الدولي وقروض التكييف البنيوي[٢٠]. إذ تؤثر هذه القروض في التنمية البشرية في:

أ. تحرير الأسعار.

ب. نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص.

ج. حرية التجارة والتحول نحو التصدير.

لا نود الخوض بالتفاصيل مكتفين بالتذكير أن لبرامج التكييف البنيوي والقروض ذات العلاقة وسياسات البنك الدولي تكاليفها الاجتماعية السلبية. وتتلخص في:

أ. الطبيعة الانكماشية للبرامج مما يؤدي إلى هبوط حاد في نمو الناتج والدخل وفرص التوظف وهبوط مستوى المعيشة.

ب. الانحياز نحو مصلحة رأس المال ووقوفها ضد مصلحة عنصر العمل.

ج. إضعاف قوة الدولة.

وفي ضوء الخصائص أعلاه سيلحق بالتنمية البشرية آثاراً سلبية تتمحور في:

أ. تدهور أحوال ذوي الدخل المحدود وزيادة تنامي ظاهرة الفقر.

ب. زيادة معدلات البطالة.

ج. تردي إشباع الحاجات الأساسية.

شكل (٢)

توزيع مفهوم الرفاه الاجتماعي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام ٢٠١٠.

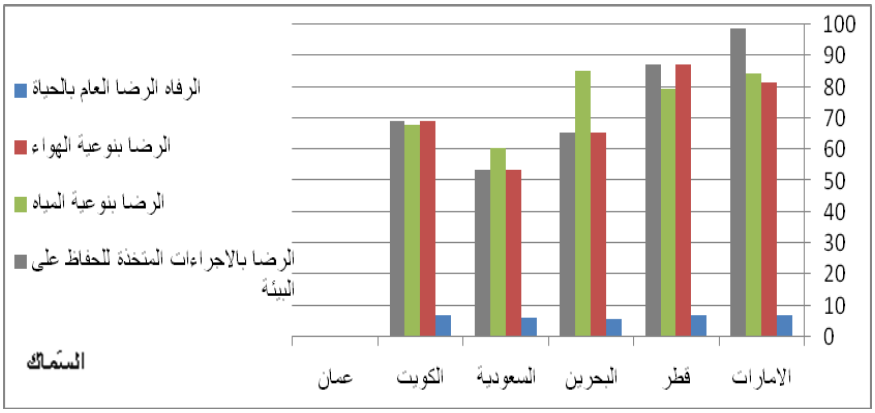

توزيع مفهوم الرفاه الاجتماعي في الدول النامية لعام ٢٠١٠

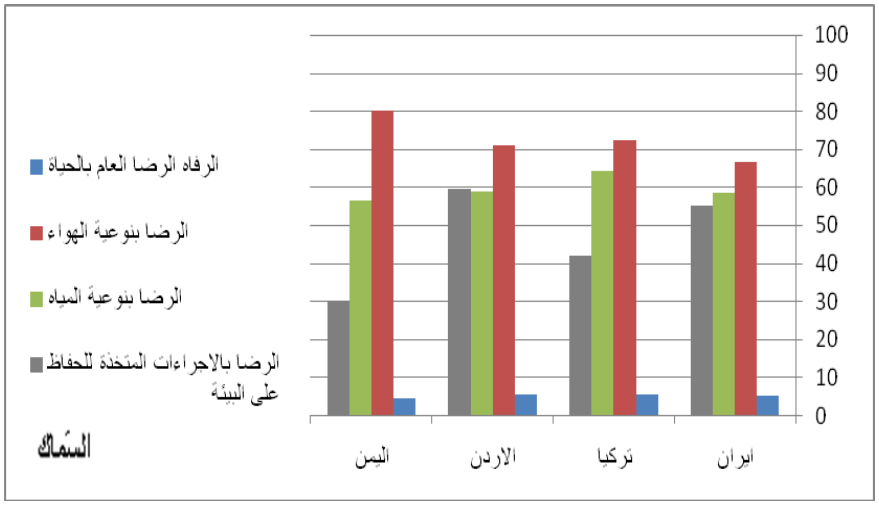

توزيع مفهوم الرفاه الاجتماعي في الدول المتقدمة لعام ٢٠١٠

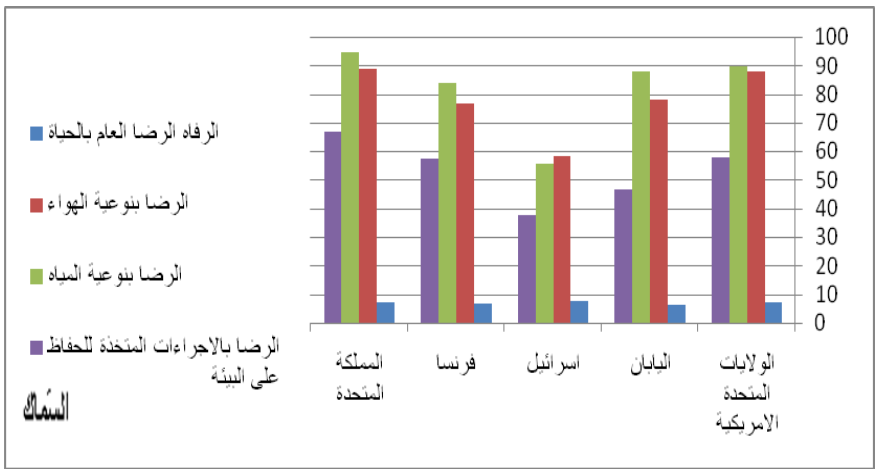

وفيما يأتي تحليل للبيانات المتاحة عن إشباع الحاجات الأساسية في مجلس التعاون الخليجي:

أ. تظهر البيانات المتاحة أن التعليم يحظى بمكانة مهمة بين الإنفاق الحكومي تفوق أحياناً تلك الأهمية في الدول المتقدمة.

ب. تولي الدول العربية اهتماماً محدوداً للبحث العلمي والتنمية التقنية. إذ تبلغ نسب الإنفاق المتاح منها نحو (٠,٢%) من الناتج المحلي الإجمالي مقابل (٥,١) مما تنفقه إسرائيل في هذا المجال. وهي بذلك تنفق نحو أكثر من (٢٥) مرة مما تنفقه الدول العربية. ونحو مرتين ونصف مما تنفقه الدول المتقدمة في هذا الخصوص. مما له انعكاساته على مجمل التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد. زد على ذلك ضآلة عدد العاملين في الأبحاث والتنمية مقارنة مع غيرها من دول المقارنة. فالعاملون في هذا المجال في الكويت مثلاً بلغ (٧٣) لكل مليون نسمة للفترة ٢٠٠٣/٩٠ مقابل (١٥٧٠) في إسرائيل.

وقد يكون من المفيد أن نشير الى أن مستوى دعم البحث العلمي لبلدان العالم النامي هو بحدود واحد بالمائة أي زهاء خمسة أمثال الوطن العربي. ويشكل القطاع العام الحكومي مصدر التمويل الأساسي للبحث في الوطن العربي في حين يضطلع القطاع الخاص بنصف هذه الأغباء في الدول المتقدمة كاليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

ناهيك عن أن العديد من الخبرات المتاحة غير مستخدمة بدرجة كافية سواءً في الجامعات أو مراكز البحوث العربية أو في مؤسسات الاستشارة والمقاولات والمؤسسات الصناعية. زد على ذلك أن غالبية المهتمين لا يمتلكون التسهيلات للتشابك وقلة من يعرف بعضهم البعض كما أن الجمعيات المهنية ليست فعالة لتعبئة المهتمين في أي من ميادين العلم أو التقانة(٢١).

وعليه؛ ينبغي أن نتذكر أن البحث العلمي ليس علاجاً لمشكلات قائمة أو محتملة فحسب بل هو عنصر مهم من عناصر الاقتصاد الوطني لأية دولة. طالما أنه يسهم في رفع الدخل القومي للعديد من بعض دول العالم المتقدمة بما يفوق إسهامات عناصر الاقتصاد الأخرى كالأرض والعمل ورأس المال والتنظيم(٢٢).

وفي ظل الإسقاطات السكانية حتى عام ٢٠١٥ فإن الصورة ستبقى على ملامحها مع تغييرات محدودة سواءً بالحجم أو معدلات النمو السكاني من جهة والأهرامات السكانية المقارنة فيها من جهة أخرى.

ولعل من نافلة القول أن نشير الى أن ما تظهره بيانات التحضر (سكان المناطق المدينية) لا يمكن تصورها من خلال تطور معقول للمجتمع من المجتمع الريفي إلى المجتمع الحضري، بقدر ما هو نمو غير طبيعي نتيجة الهجرات المستمرة من الريف إلى المدينة. مما نجم عنه ضغط اقتصادي واجتماعي غير مسبوق على غالبية المدن مع اختلال بارز في قوى العمل الريفي. فتكدس السكان داخل المناطق القديمة من المدن وتداعت البنية التحتية في تلك الأحياء مع ظهور الأحياء العشوائية التي تعاني من نقص بمعظم الخدمات الأساسية. لذلك كانت هذه الهجرة نقلاً للبطالة المقنعة من الريف وتحويل جزء منها إلى بطالة صريحة. وفي ذلك هدر كبير للموارد، وضرر مزدوج للريف والحضر بسواء. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن النمو الحضري الذي تشاهده لا يعبر بدقة عن المفهوم الحضري. الذي لا يعني النمو في الحجم السكاني أو الوظيفة التي يؤيدها المركز الحضري أو الجانب التشكّلي Morphology في الإسكان العمودي والاستعمالات الحضرية بل السلوك الحضري هو المعتمد حالياً في الحكم على مراكز الاستيطان الحضرية والريفية. وإذا سلمنا جدلاً بهذا المعيار فهل هناك مراكز حضرية بهذه النسب التي تظهرها البيانات المتاحة؟

وإزاء ما تقدم آنفاً لابد من سياسات متكاملة[٢٣] على المستوين الوطني والقومي تمتد من معدلات النمو السكاني إلى ترشيد النمو الحضري والاعتناء بمراكز الطرد (الريف) على وفق متطلبات التنمية المستدامة قبل التباهي بنمو مراكز الجذب لأن في ذلك إيقاف لهدر الموارد المتفاقم في العديد من أرجاء هذا الإقليم.

٢. ٤. مؤشرات الفقر

يعرف البنك الدولي الفقر بأنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة[٢٤]. من هنا يتضح أن هذا التعريف يعتمد بدرجة كبيرة على مفهوم الحد الأدنى ومفهوم مستوى المعيشة. بتعبير آخر فإن الفقر مجرد نسبي يختلف باختلاف المجتمعات والأزمات وأساليب القياس[٢٥]. وبعامة فإن ظاهرة الفقر تعبر عن حالة الحرمان النسبي للفرد كما في المجتمع. والتي تعبر عن مكونان رئيسان هما الدخل (مستوى المعيشة) والحق في الحصول على حد أدنى من الموارد. أي أن الدخل والاستهلاك هما المكونان الرئيسان لهذه الظاهرة.

وعليه؛ فإن قياس الفقر يتم من خلال احتساب نصيب الفرد من الدخل القومي، والاستهلاك الغذائي، وإجمالاً فإن هناك ثلاثة مناهج للقياس هي[٢٦]:

أ. تحديد حجم الاستهلاك من سلع محددة يتم من خلال

١. الإنفاق المخصص للطعام.
٢. قيمة السعرات الحرارية للطعام.
٣. نفقات الحمية المتوازنة.
٤. النفقات الأساسية للبقاء الإنساني المحتمل.

ب. الدخل الكلي لوحدة القياس (الفرد أو الأسرة)

ج. مستوى الرفاه الكلي. أي حجم الإنفاق الكلي على الاستهلاك والحاجات الأساسية الأخرى.

وخط الفقر محاولة منهجية لقياس كمي للحاجات الرئيسة للإنسان من مأكل وملبس ومسكن. وهناك عدة **مؤشرات للفقر** منها:

أ. مؤشر عدد الرؤوس Head Count Index

يكشف هذا المؤشر عن تفشي ظاهرة الفقر. فإذا افترضنا أن عدد من السكان (q) هم فقراء (أي أن الاستهلاك دون خط الفقر) وأن حجم السكان (N) فإن مؤشر عدد الرؤوس يعبر عنه بالآتي: H = q / N.

ب. فجوة الفقر Poverty Gap

يحاول هذا المؤشر قياس حجم الفجوة بين دخل الفقير وخط الفقر. فلو كان ترتيب الاستهلاك في المجتمع بشكل تصاعدي أي أن الأفقر لديهم (Y) ثم الأقل فقراً (Y_2) حتى نصل إلى الفئة الأقل فقراً (Y_9) والتي يكون دخلها ليس أكبر من خط الفقر (Z) فإن مؤشر فجوة الفقر يعبر عنها بالآتي:

$$PG = \frac{1}{2}\sum_{i=1}^{9}(Z - Yi/Z)$$

ويمكن إعادة كتابة ذلك كالآتي:

إذ أن (I) هو مؤشر فجوة الدخل ويعبر عنه: PG = LH

I = Z – Yp/Z

وإذ أن Yp هو متوسط الاستهلاك للفقر.

وكما يبدو أن هذا المؤشر لا يحدد درجة الفقر لأنه لا يعكس مقدار التفاوت في الدخل بين الفقراء.

ج. شدة الفقر Poverty Severity Index:

ويتم احتسابه من خلال متوسط المربع النسبي بفجوة الفقر ويمكن التعبير عنه:

$$Ps = I/n \sum_{i=1}^{9} (Z - Yi)^2 / Z * 100$$

فكلما كان مؤشر الفقر عالياً كانت ظاهرة الفقر أشد قوة وازداد حجم التعاون بين الفقراء.

وفي تقرير الأمم المتحدة[٢٧] تم حساب دليل الفقر البشري (2-) وفقاً للمعادلة الآتية:

$$HPI - 2 = \left[1/4(P_1^a + P_2^a + P_3^a + P_4^a\right]$$

إذ أن:

P_1: الاحتمالات عند الولادة بعدم البقاء على قيد الحياة حتى لسن الستين × ١٠٠

P_2 : البالغين الذين يفتقرون إلى مهارات معرفة القراءة والكتابة الوظيفية.

P_3 : عدد السكان تحت خط الفقر الدخل (٥٠%) من دخل الأسرة المتوسطة التي يمكن الاستغناء عنه.

P_4 : معدل البطالة طويلة الأجل (لمدة ١٢ شهر فأكثر).

a = ٣

وبالرجوع إلى البيانات المتاحة يمكن ملاحظة ما يأتي:

تختفي ظاهرة الفقر في إقليم مجلس التعاون الخليجي وهذا شيء إيجابي وطبيعي بحكم موارد الثروة المتاحة فضلاً عن السياسات الرشيدة لدول هذا الإقليم.

بيد أن الانتماء القومي العربي يحتم كلياً الإشارة إلى تنامي هذه الظاهرة عربياً. مما يؤكد ضرورة التخطيط للعمل العربي المشترك طبقاً لمناهج تحليل القوة في الجغرافيا السياسية.

ذلك أن ظاهرة الفقر تزداد وضوحاً بظل معدلات النمو السكاني الحالية في الوطن العربي والتي نجم وينجم عنها نسب الإعالة وزيادة في عرض العمل. مما ينجم عنه بطالة تصل في المتوسط إلى (١٥%) طبقاً لتقديرات البنك الدولي بمنتصف التسعينات[٢٧]. فضلاً عن التدهور الواضح في القيمة الحقيقية للأجور حالياً. زد على ذلك أن ظاهرة المديونية وخدمة الدين وسداده تشكل أعباءً حقيقية مضافة طالما أنها تصل إلى قرابة ربع إجمالي الناتج المحلي، ناهيك عن تذبذب أسعار الموارد الأولية خاصة النفط الخام مقروناً بالتغيرات في القيمة الحقيقية لعائداته التي يشكل المصدر الرئيسي لمداخيل الدول العربية النفطية. مما يخلق أجواء غير مأمونة العواقب للتفكير وتنفيذ (تنمية مستدامة) في هذا الإقليم.

وقد يكون من المفيد أن نجدد مفهوم **التنمية المستدامة**. فالتنمية المستدامة في تصورنا هي التنمية **المتجددة** التي تسعى إلى ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية باشتراط ألا تتعارض مع البيئة. وانطلاقاً من هذا التصور فإن السعي نحو التنمية المستدامة يتطلب:

١. نظاماً سياسياً يؤمن بالمشاركة الفعالة للجماهير في صنع القرار.
٢. نظاماً اقتصادياً متطوراً قادراً على تحرير القيود الاقتصادية والمالية كافة.
٣. نظاماً اجتماعياً يعتمد مؤسسات المجتمع المدني المتطور.
٤. نظاماً تقنياً يكفل استمرار تقديم الحلول للإنتاج والخدمات بسواء.

فضلاً عن النظم الإدارية والأولية التي تكفل هذا النمط من التنمية طالما أن هذا النمط من التنمية يشكل تداخلاً كبيراً بين البيئة الطبيعية الاجتماعية. وإنها تهدف فيما يهدف إلى الحد من تفاقم ظاهرة الفقر. فالتنمية المستدامة

تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتسهم في تحقيق أقصى قدر من النمو والارتقاء[٢٨].

٣. المنظومة البيئية الخليجية بمنظور التنمية المستدامة

تعد المنظومة البيئية أحد الركائز الثلاث في منظومة التنمية المستدامة لأي إقليم. وقد عرف المبدأ الثالث الذي تقرر في الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريودى جانيرو ١٩٩٢ التنمية المستدامة بأنها "ضرورة انجاز الحق في التنمية" بحيث يحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل وإنشاء المبدأ الرابع "لكي تتحقق التنمية المستدامة لابد أن تمثل الحماية البيئية جزء لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير بمعزل عنها"[٢٩].

ويشير تعبير النظام البيئي إلى مفهوم وليس كيان مادي حقيقي. ويتميز النظم البيئية بست خصائص هي: البيئة والوظيفة والتنفيذ والتفاعل والحدود المكانية والمقاييس والتغيير المؤقت.

وتقف مسألة الاستدامة البيئية في المقدمة من اهتمامات النظم البيئية، ويرى البعض أن الاستدامة نتاج لعمل إنساني في المقام الأول، وعليه ينبغي أن تقترن آلية معالجة لهذا الموضوع بالقيمة الإنسانية سواء بالاستخدامات قصيرة الأجل للموارد الايكولوجية أو بالاستخدامات المستقبلية والمساواة بين الأجيال[٣٠].

وبالرجوع إلى البيانات المتاحة عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية والأهداف المقارنة الأخرى التي يظهرها الشكل (٢) نلاحظ عدة حقائق في إجمالها أن دول هذا الإقليم في وضعية مقبولة بها مقارنة مع أهداف متقدمة أخرى نامية في العديد من معطيات هذه البيانات لاسيما في مجال الحصة من مجموع إمدادات الطاقة الأولية وفي الأنواع المهددة بالانقراض. إلا أنها دونها في معطيات أخرى كالتلوث في مساحات الغابات وغيرها.

وقد ترتب على ذلك أن تبرز مخاطر بيئية عديدة تواجه التنمية البشرية لاسيما في بعض الأمراض المتواطنة وتلوث الهواء وتلوث المياه.

مما كان له انعكاساته على مفهوم الرفاه الاجتماعي الشكل (٣) وتباين مؤشرات قياسه بين دول هذا الإقليم والأهداف المقارنة الأخرى في مجالات الرضاء بنوعيه المياه والهواء وبالإجراءات المتخذة للحفاظ على البيئة وانبعاث الغازات وحظر الاحتراز العالمي وغيرها.

الشكل (3)

توزيع الاستدامة البيئية بمجلس التعاون الخليجي

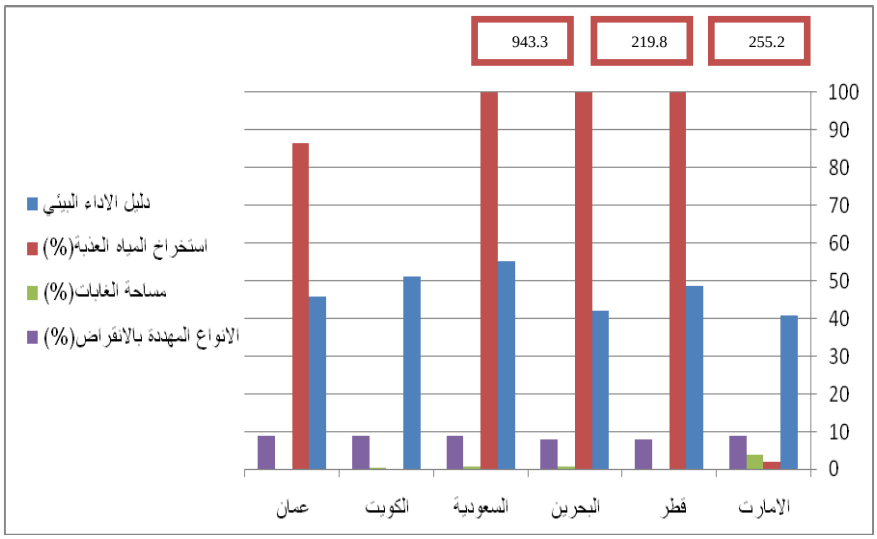

توزيع الاستدامة البيئية في الدول النامية

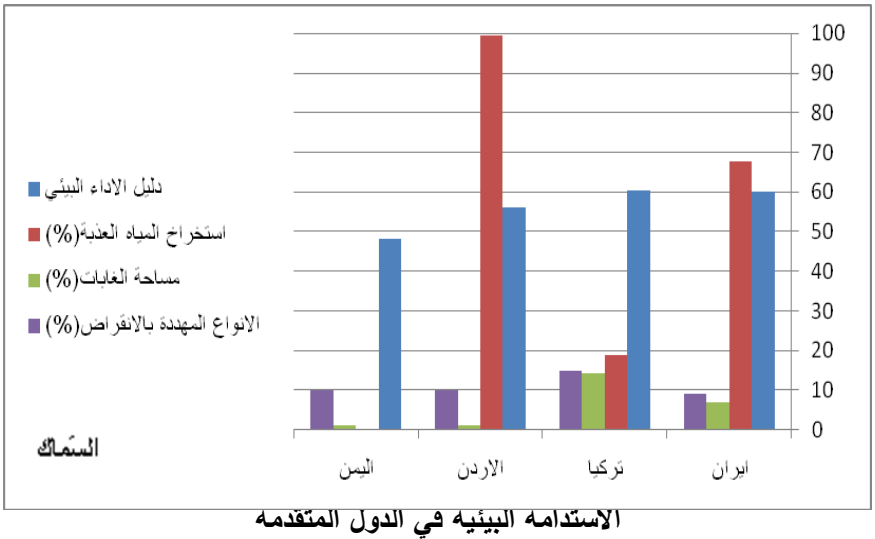

الاستدامة البيئية في الدول المتقدمة

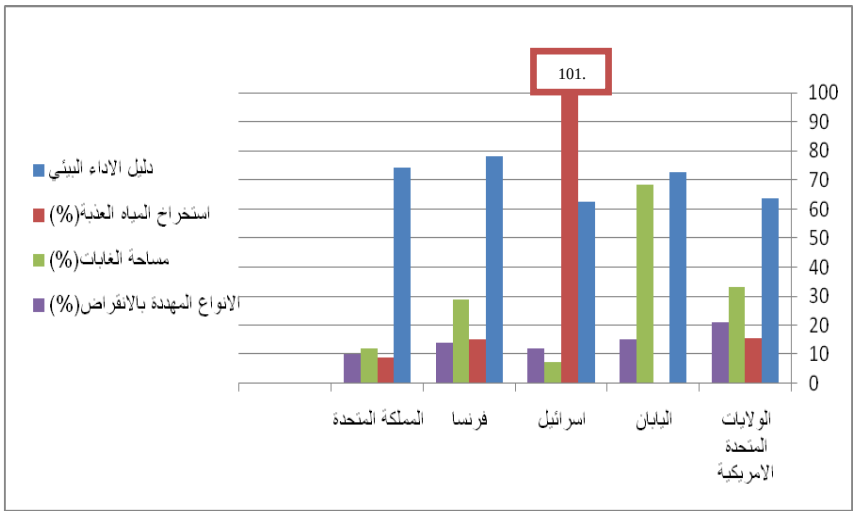

٤. إشكالية الواقع واستشراف المستقبل

٤. ١. النتائج بمنظور مناهج تحليل القوة

من حاصل ما تقدم آنفاً:

٤. ١. ١. كشف واقع التنمية البشرية عن وجود فجوة بين مؤشرات دليل واتجاهات التنمية البشرية، مقارنة بدول متقدمة وحتى أخرى نامية. رغم الطاقات المورديـة الكبيرة المتاحة. مما يعني وجود خلل قائم ومتنامي في الأداء الاقتصادي للوحدات السياسية المكونة لهذا الإقليم.

٤. ١. ٢. وجود اختلالات بنيوية مكانية طفيفة بين أرجاء هذا الإقليم لكنها كبيرة بمنظور الأمن القومي العربي مما يخلق حالة من عدم الانسجام بين مكوناته. برز عنها ما نسميه طبقاً للمفاهيم الجيوبوليتكية بحالة (انحدار جيوبولتيكي شديد) تعظم من آليات التجزئة والتنافر مما ألحق وتلحق أضراراً متنامية في الأمن القومي العربي.

مما يحتم على الجميع ضرورة التخطيط والالتزام بالتنفيذ بصيغ العمل العربي المشترك من خلال تكامله فيما يمكن من تحقيق مستويات أفضل من التنمية المستدامة.

٤. ١. ٣. إن تباطؤ التنمية البشرية لا يرجع إلى ضآلة حجم الموارد المالية في بعض من دوله فحسب بل نتيجة كغياب التوازن في الإنفاق العام وتفاقم الإنفاق العسكري. فضلاً عن طبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة. ولعل في نتائج المقارنات مع دول نامية ومتقدمة ما يؤكد صحة ما ذهبنا إليه.

٤. ٢. الخيارات المُساقة

بغية تغيير واقع الحال للتنمية البشرية بمجلس التعاون لدول الخليج العربية على المستويات الثلاثة: الوطني والإقليمي والقومي لابد من:

أ. تحديد ستراتيجيات ورسم سياسات وخطط وبرامج كفيلة بتفعيل الطاقات المورديـة المتاحة وتحويلها إلى قوة بقياسات علمية منهجية محددة تتماشى مع معطيات الاقتصاد العالمي المعاصر: اقتصاد العولمة والتجارة الحرة[٣١].

ب. العمل على تنويع مصادر الدخل بتوسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه وتغيير شخصية الاقتصاد الخليجي من اقتصاد أحادي السلعة إلى اقتصاد متنوع. مما سيخلق حالة جديدة تخفف من المشكلات الاقتصادية القائمة "كالتبعية الاقتصادية"[٣٢]. وتفاقم أعباء المديونية الخارجية وتضاؤل التنمية البشرية المختلفة.

ج. لابد من سياسات سكانية متكاملة ضمن استراتيجيات شاملة "للتنمية المستدامة" ومراعاة التأثيرات المتبادلة بينها على المستويين: الوطني والقومي. تمتد من معدلات النمو السكاني وترشيد النمو الحضري وحركة السكان (الهجرة) البينية والخارجية.

د. تحديد سياسات علمية هادفة تأخذ في الحسبان أنظمة التعليم الحديثة والأنماط التقانية.

هـ. اعتماد الأساليب العلمية في إشباع الحاجات الأساسية للسكان والنظر إلى التنمية البشرية كمدخلات ومخرجات لصالح أمن الدولة ورفاهية المواطن.

و. العمل على تحقيق توازن بيني بين الموارد المتاحة والاهتمام بحقوق الأجيال ضمن ما يسمى بـ (التنمية المستدامة) التي غدت الأنموذج المطلوب عالمياً. ففي مؤتمر كيوتو المنبثق من الأمم المتحدة بشأن تغيير المناخ حث دول العالم على تخفيض انبعاثات الدول الصناعية من غاز ثاني أوكسيد الكاربون. وتضمن ثلاث آليات لتنفيذ ذلك منها آلية التنمية النظيفة بإقامة مشاريع تساعد لتحقيق تنمية مستدامة في الدول النامية[٣٣].

ز. ضرورة الاهتمام برفع كفاءة الموارد وتخصصها وبرامج التكييف (التصحيح) البنيوي والانتباه إلى الجوانب السلبية على التنمية البشرية التي يمكن أن تخلقها سياسات برامج التكييف البنيوي. لأنها تزيد من درجة (الحرمان البشري) في إشباع الحاجات الأساسية وتؤدي إلى زيادة

البطالة وتدهور الأجور وتهميش دور الدولة في التنمية وتخليها عن صنع القرار الاقتصادي للمؤسسات الدولية ومانحي القروض.

ح. ينبغي أن تتسع دائرة الفهم لمضمون التنمية البشرية إلى تمتع البشر في قدراتهم المكتسبة في بيئات ملؤ أجواءها الحرية السياسية واحترام حقوق الإنسان.

ط. لابد من الاهتمام بالبيانات التفصيلية التي تشكل المدخلات الرئيسة لحساب مؤشرات التنمية البشرية في كل دولة إن كنا فعلاً من المهتمين بالتقدم في مضمار التنمية البشرية المستدامة.

ي. أخيراً لابد من (نهضة الأمة) لأنها الكفيلة بتفعيل الموارد المتاحة (طبيعية وبشرية) في إطار من الشفافية. ولتتحمل مسؤولية هذه النهضة حكاماً من خلال الشعور بالمسؤولية والالتزام والإخلاص والكفاءة. علينا أن نركز على أننا "**أفراد في مجتمع**" وليس "**أعداداً في قطيع**" على وفق آليات محددة متذكرين حقيقة مهمة رغم مرارتها أن العولمة أصبحت آلية تنفيذ إرادة الفاعل في الخريطة السياسية (الإمبراطورة الواحدة) مما يمكنها من تحقيق استراتيجياتها الهادفة إلى رفاهية مواطنيها، وربما على حساب تعاسة الآخرين.

Sustainable human development in the cooperation Council for the Arab states of the Gulf: A conternporary perspective

By
Prof. Dr. Muhammad Azhar S. AL Sammak

Abstract

The present research accounts for the present situation of human development in the cooperation council Arab States of the Gulf (CCASG) which suffers from low performance compared by other

developed and developing countries. There hare been contradictions and structural and spatial discrepancies especially if we view human welfare of the Arab people as participants and beneficiary from sustainable development.

The paper focuses upon four points:

1. The present situation of human development in the CCASG in the light of quantitative measures.
2. The resources of welfare and economic performance.
3. The Gulf environment in sustainable development perspective.
4. Recognizing the problematic situation and predicting the future.

The research concluded that the future of the CCASG is promising if territory witnesses a resurrectam of a nation.

جدول (٢): توزيع اتجاهات دليل التنمية البشرية لسنوات منتخبة من ٢٠٠٠ ـ ٢٠١١

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية (القيمة)		الترتيب حسب دليل التنمية البشرية (التغير) ٢٠٠٠ – ٢٠١١	المتوسط السنوي لمعدل نمو دليل التنيم البشرية (بالنسبة المئوية) ٢٠٠٠ ـ ٢٠١١
	٢٠٠٠	٢٠١١		
دول مجلس التعاون الخليجي العربية				
الإمارات العربية المتحدة	٠,٧٥٣	٠,٨٤٨	٣	١,٠٦
قطر	٠,٧٨٤	٠,٨٣١	١-	٠,٥٣
البحرين	٠,٧٧٣	٠,٨٠٦	٣-	٠,٣٨
السعودية	٠,٧٢٦	٠,٧٧٠	--	٠,٥٥
الكويت	٠,٧٥٤	٠,٧٦٠	٨-	٠,٠٧
عُمان	---	٠,٧٠٥	٢-	--
أهداف مقارنة (دول نامية)				
إيران	٠,٦٣٨	٠,٧٠٧	٢	٠,٩٧
تركيا	٠,٦٣٤	٠,٦٩٩	٢	٠,٩٠
الأردن	٠,٦٤٦	٠,٦٩٨	١	٠,٧٠

اليمن	٠,٣٧٤	٠,٤٦٢	٤	١,٩٣
أهداف مقارنة (دول متقدمة)				
الولايات المتحدة الأمريكية	٠,٨٩٧	٠,٩١٠	١-	٠,١٣
اليابان	٠,٨٦٨	٠,٩٠١	١	٠,٣٣
إسرائيل	٠,٨٥٦	٠,٨٨٨	١-	٠,٣٤
فرنسا	٠,٨٤٦	٠,٨٨٤	١-	٠,٤٠
المملكة المتحدة	٠,٨٣٣	٠,٨٦٣	--	٠,٣٣

* الجدول عمل الباحث معتمداً على شبكة الانترنت /موقع الامم المتحدة ، ٢٠١١ ، p.p 135 - 138

جدول (٣)

توزيع دليل الفوارق بين الجنسين و المؤشرات المتعلقة به لعام ٢٠١١

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل الفوارق بين البنين		معدل خصوبة المراهقات	المقاعد في المجلس النيابي (بالنسبة المئوية للنساء)	معدل الخصوبة الإجمالي
	الترتيب	القيمة			
دول مجلس التعاون الخليجي العربية					
الإمارات العربية المتحدة	٣٨	٠,٢٣٤	٢٦,٧	٢٢,٥	١,٧
قطر	١١١	٠,٥٤٩	١٦,٢	--	٢,٢
البحرين	٤٤٤	٠,٢٨٨	١٤,٩	١٥,٠	٢,٤
السعودية	١٣٥	٠,٦٤٦	١١,٦	--	٢,٦
الكويت	٣٧	٠,٢٢٩	١٣,٨	٧,٧	٢,٣
عُمان	٤٩	٠,٣٠٩	٩,٢	٩,٠	٢,٢
أهداف مقارنة (دول نامية)					
ايران	٩٢	٠,٤٨٥	٢٩,٥	٢,٨	١,٦
تركيا	٧٧	٠,٤٤٣	٣٩,٢	٩,١	٢,٠
الاردن	٨٣	٠,٤٥٨	٢٦,٥	١٢,٢	٢,٩

اليمن	١٤٦	٠,٧٦٩	٧٨,٨	٠,٧	٤,٩
أهداف مقارنة (دول متقدمة)					
الولايات المتحدة الأمريكية	٤٧	٠,٢٩٩	٤١,٢	١٦,٨	٢,١
اليابان	١٤	٠,١٢٣	٥,٠	١٣,٦	١,٤
إسرائيل	٢٢	٠,١٤٥	١٤,٠	١٩,٢	٢,٩
فرنسا	١٠	٠,١٠٦	٧,٢	٢٠,٠	٢,٠
المملكة المتحدة	٣٤	٠,٢٠٩	٢٩,٦	٢١,٠	١,٩

*** الجدول عمل الباحث معتمداً على شبكة الانترنت /موقع الامم المتحدة، ٢٠١١، p.p 143–146**

الهوامش والمصادر

(١) ينظر للتفاصيل عن مفهوم التنمية البشرية والتنمية المستدامة:

- NAPC البيئة والتنمية المستدامة، شبكة الانترنيت ص١ ص٥، ٢١٢.
- د. سلام إبراهيم كبة: عراق التنمية البشرية المستدامة، مركز أضواء للبحوث والدراسات الاستراتيجية، شبكة الانترنيت www. .org
- د. عثمان محمد غنيم ود. ماجدة ابو زنط: التنمية المستديمة، ط١، دار صنعاء، عمان ٢٠١٠، ص ص ٢٢-٢٥.
- د. جورج القصيغي: التنمية البشرية، مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون، في كتاب التنمية البشرية في الوطن العربي، الذي ضم بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة للأولى، بيروت، شباط، ١٩٩٥، ص٨١.

(٢) نفس المصدر، ص٨٢.

(٣) نفس المصدر، ص٨٣.

(٤) الأمم المتحدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية لبشرية لعام ١٩٩٠ (نيويورك- جامعة اوكسفورد) القاهرة، وكالة الاهرام للإعلان ١٩٩٠ ص ص ١٨-١٩.

(٥) جورج القصيبغي: المصدر السابق: ص ص ٩٠-٩١.

(٦) دوجلاس موسشيت: مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين: الدار الدولية للاستشارات الثقافية، القاهرة ٢٠٠٠، ص٢.

(٧) تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠١١، شبكة الانترنيت، ص٧.

(٨) نفس المصدر.

(٩) د. محمد أزهر السماك ود. علي عبد عباس العزاوي: البحث الجغرافي (G/S)، موسوعة السماك العلمية، دار ابن الأثير، جامعة الموصل، ٢٠٠٨.

(١٠) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي لعام ٢٠١٠ (الموقع الخاص بالمنظمة، شبكة الانترنيت).

(١١) الأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١، توظيف التقنيات الحديثة لخدمة التنمية البشرية Undp منشور لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمركز معلومات قراء الشرق الأوسط (سيريك) القاهرة – مصر، ٢٤٠.

(١٢) تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠١١: المصدر السابق.

(١٣) د. عثمان محمود عثمان: قياس التنمية البشرية، مراجعة نقدية، بحث منشور في كتاب التنمية البشرية في الوطن العربي، المصدر السابق، ص١١٧.

(١٤) ينظر للتفاصيل: نفس المصدر ص ص ١١٩-١٢٤.

(15) BP: statistical Review of world Energy, Jane 2011, www.bp.com statistical review.

(١٦) تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة أوابيك لسنة ٢٠١١.

(١٧) ينظر للتفاصيل:

رمزي زكي: أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك السائدة في الوطن العربي وانعكاساتها على أوضاع التنمية البشرية، بحث منشور في كتاب التنمية البشرية، المصدر السابق، ص ص ٢٠١ – ٢٢٦.

د. محمد رياض: الخليج والخليجيون قبل عام ١٩٣٠، دراسة في الجغرافيا والسكان والاقتصاد، مجلة جراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٣٦، السنة ٩ / اكتوبر، ١٩٨٣، ص٢١٧.

(١٧) د. محمد رياض: الخليج والخليجيون قبل عام ١٩٣٠، دراسة في الجغرافيا والسكان والاقتصاد، مجلة جراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٣٦، السنة ٩ / اكتوبر، ١٩٨٣، ص٢١٧.

(١٨) أ.د. محمد متولي: حوض الخليج العربي، ج١، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٨، ص٦٧.

(١٩) أ.د. محمد أزهر السماك: الجغرافيا السياسية المعاصرة، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، أربد ١٩٩٨، ص٤٣.

(٢٠) د. أنطوان زحلان: كيف يمكن لقدرات التقانة العربية أن تتغلب على نقاط ضعفنا الراهنة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥.

(٢١) نفس المصدر.

(٢٢) أ.د. محمد أهر سعيد السماك: تخطيط البحث العلمي في الوطن العربي، مجلة اتحاد مجلس البحث العلمي العربية، بغداد، ١٩٨٤.

(٢٣) ينظر للتفاصيل:

أ.د. محمد أزهر سعيد السماك: الأنماط الرئيسية للتركيب السكاني في الوطن العربي / دراسة في منهج تحليل القوة / بحث منشور ضمن سلسلة اقتصادية / جامعة الموصل، ١٩٨٤، ص ص ١٣ – ١١٢.

محمد محمود الإمام: التنمية البشرية في المنظور القومي / بحث منشور في كتاب التنمية البشرية، المصدر السابق، ٣٨٩ – ٤٤٥.

(٢٤) د. عبدالرزاق الفارس: الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، منشورات كمركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، شباط، ٢٠٠١ ص ص ١٧-٢٨.

(٢٥) نفس المصدر.

(٢٦) نفس المصدر، ص٢١.

(٢٧) الأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١، المصدر السابق، ص٢٤١.

(٢٨) د. عبدالرزاق الفارس: المصدر السابق، ص١٤.

(٢٩) ينظر التفاصيل:

عدنان ياسين مصطفى: التنمية المستدامة بين آيديولوجيا الشمال والجنوب، مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة، السنة (٣)، العدد (٩)، بغداد ٢٠٠١، ص ص ٥-٢٣.

دوجلاس موسشيت: المصدر السابق، ص١٧.

(٣٠) ينظر التفاصيل:

س.لي كامبل وولتر هيك: رؤية بيئية حول التنمية المستدامة، منشور ضمن كتاب مبادئ التنمية المستدامة، تحرير دوجلاس موسشيت: المصدر السابق، ص ص ٦٣ – ٨٢.

(٣١) ينظر للتفاصيل عن العولمة:

أ.د. محمد أزهر سعيد السماك: العولمة بين إشكالية الواقع واستشراف المستقبل، من أبحاث مجلة مركز البحوث الاقتصادية، جامعة الموصل، العدد (١)، السنة ٢٠٠٣.

(٣٢) ينظر للتفاصيل عن (التبعية الاقتصادية):

أ.د. محمد أزهر سعيد السماك: قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيرها الجيولولتيكية المحتملة، مجلة المستقبل العربي، السنة (٩)، العدد (٩١)، بيروت/ أسلول، ١٩٨٦، ص ص ٦١ – ٨١.

إبراهيم العيسوي: قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ١٩٨٩.

(٣٣) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: النشرة الشهرية، السنة (٣٢)، العدد (١١)، تشرين الثاني ٢٠٠٦، ص (كلمة العدد).